عند طلوع الفجر مجامعا فنزع في الحال اي عقب طلوع الفجر لما علم به صح صومه
اذا كان قاصدا بنزعه ترك الجماع لا الالتذاذ كما صرح به جمع متقدمون
واعتمده غيرهم وان انزل لتولده من مباشرة مباحة ولان النزع ترك
الجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلق لا يلبس ثوبا وهو لابسه
فنزعه حالا او لي من ذكر بالصحة ان يحس وهو مجامع بشاشة الفجر
فينزع بحيث يوافق اخر النزع ابتداء الطلوع فان مكث بعد الطلوع
مجامعا بطل اي لم ينعقد لوجود المنافي كما لو احرم مجامعا لكن لم ينزل لم ينزل لانه
مع الانعقاد منزلة الافساد لخلافه هنا ويفرق بان النية هنا
متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم فسد بخلافها ثم
ولهذا تلزم الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجماع بعد الطلوع
بخلاف منع الصحة بجماع اثم به بسبب الصوم بخلاف استمرار معلق
الطلاق بالوطي لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة
فيه فتعلقت باخره ليلا يخلو جماع نهار رمضان عنها والوطي ثم
غير حال عن مقابلة المهر اذ المهر في الطلاق يقابل جميع الوطآت
فمر ان استدام لتظن ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم
يقصد هتك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصح به الماوردي والروياني
اما اذا علم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فمكث او نزع قبل
طلاقه وان افطر لان بعض النهار مضى وهو يجامع فاشبه الغالط
بالاكل لكن لا كفارة عليه وقد اجاب الشيخ ابو محمد عما قيل كيف
يعلم بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به بجوابين احدهما
انها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها والثاني انا نقفنا
بها نطلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء للناظر وما قبله
لا حكم له فالعارف بالاوقات ومنازل القمر يدرك اول الصبح المعتبر
زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح

فصل شرط صحة الصوم من حيث الفاعل والوقت الاسلام فلا يصح صوم الكافر

اصليا كان او مرتدا ولو نا سيا للصوم قال الاذرعي فتضمنت عبارة شرح
المهذب انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم اسلم في يومه انه لا يفطر

صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صايم وقيس بالحجامة الفصد وخبر افطر الحاجم
والمحجوم منسوخ بالاول او الاول اصح ويعضده ايضا القياس ومكر هان
له كما جزم به في الروضة وجزم في المجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي
وهو المنصوص فقد قال في الام وتركه احب الي انتهى وظاهر انه لخالف
ما في الروضة والاحتياط ان لا ياكل اخر النهار الا بيقين ليأمن
الغلط وذلك بان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب
حايل فبظهور الليل من المشرق لجرد ما يريبك الى ما لا يريبك
ويحل الاكل اخره بالاجتهاد يورد ونحوه في الاصح لوقت الصلاة
والثاني لا امكان الصبر الى اليقين ويجب امساك جزء من الليل
ليتحقق الغروب ويجوز الاكل اذا ظن بقا الليل بالاجتهاد لان
الاصل بقاوه ولو اخبره عدل بطلوع الفجر امسك كما مر قلت وكذا
لو شك فيه والله اعلم لان الاصل بقا الليل ولو اكل باجتهاد اولا
او اخرا اي اخر اليوم وبان الغلط بطل صومه لتحققه
خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطاوه فان لم يبن الغلط بان
بان الامر كما ظنه او لم يبن له خطا ولا اصابة صح صومه او بلا ظن
بان هجم وهو جايز في اخر الليل حرام في اخر النهار ولم يبن الحال
صح ان وقع في اوله بيقين اخر الليل وبطل في اخره اي اخر النهار
عملا بالاصلين فيهما اذا الاصل بقا الليل في الاولى والنهار في الثانية
قال الشيخ والامر بالاتاة بالتسمح في هذا الكلام لظهور المعنى المراد
اي وهو انه اذا ادى اجتهاده الى عدم طلوع الفجر فاكل او الى
غروب الشمس فاكل فان بان الغلط قضى فيهما او الصواب صح صومه
فيهما والفرق بينه وبين القبلة اذا ترك الاجتهاد فاصابها انه
هنا كشك في شرط انعقاد العبادة وهنا شك في فسادها
بعد انعقادها ولو طلع الفجر الصادق وفي فمه طعام فلفظه
صح صومه وان سبق منه شي الى جوفه لانتفا الفعل والقصد ولو
امسكه في فيه فلما لم يلفظه لكنه لو سبق شي منه الى جوفه افطر
كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر ولذا لو كان

عند